دورة أبوظبي

للمؤتمر البرلماني لمنظمة التجارة العالمية

أبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة

25 شباط/فبراير 2024

منظمة بالشراكة بين الاتحاد البرلماني الدولي والبرلمان الأوروبي، بدعم من المجلس الوطني الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة، في إطار المؤتمر الوزاري الـ13 لمنظمة التجارة العالمية (MC13).

الوثيقة الختامية

تم اعتمادها في 25 شباط/فبراير 2024

نحن، المشرعون المجتمعون في أبو ظبي في 25 شباط/فبراير 2024 لحضور مؤتمرنا البرلماني النظامي لمنظمة التجارة العالمية، وبمناسبة انعقاد المؤتمر الوزاري الـ13 لمنظمة التجارة العالمية،

1. *نؤكد من جديد* أهمية المشاركة البرلمانية، وإدراج بُعد برلماني في مستقبل التعاون المتعدد الأطراف بشأن مسائل التجارة، مع مراعاة المساهمة المحددة للتجارة في الاقتصاد العالمي،

2. *ونشدد على* أهمية منظمة التجارة العالمية بوصفها مؤسسة رئيسية لتحسين حياة الشعوب، والتفاوض بشأن القواعد التجارية، والإشراف على الاتفاقيات، وتسوية المنازعات، والحفاظ على تجارة مفتوحة، قائمة على القواعد وعادلة لصالح الجميع، ولا يمكن تحقيق أي منها من دون مشاركة برلمانية،

3. *ونؤكد* الحاجة، في ضوء هذا الدور الحاسم، إلى إجراء الإصلاحات اللازمة لمنظمة التجارة العالمية من أجل تعزيز وتحسين جميع مهامها، بما في ذلك وجود نظام كامل وفعال لتسوية المنازعات حيث تكون عملية الإصلاح إلزامية ومزدوجة ومستقلة، من أجل تجهيز المنظمة على نحو أفضل لمواجهة تحديات القرن الـ21 وتلبية التوقعات المتزايدة للشعوب، مع مراعاة الاحتياجات الإنمائية والاستدامة البيئية والاجتماعية،

4. *ونحث* جميع أعضاء منظمة التجارة العالمية الذين لم يصادقوا بعد على جميع اتفاقات منظمة التجارة العالمية أن يقوموا بذلك على وجه السرعة، ولاسيما اتفاقية منظمة التجارة العالمية بشأن دعم مصائد الأسماك، حتى تدخل حيز التنفيذ في أقرب وقت ممكن، وهو أمر يتطلب التصديق عليه بأغلبية ثلثي أعضاء منظمة التجارة العالمية، *كما نشدد* على الأهمية الحاسمة للتوصل إلى اتفاق بشأن الضوابط المتعلقة بإعانات مصائد الأسماك التي تساهم في الطاقة الإنتاجية المفرطة والصيد الجائر، من أجل تجنب استنزاف الموارد البيولوجية البحرية والسماح بإدارتها على نحو مستدام، مع احترام الحاجة إلى معاملة خاصة تفاضلية بما يتماشى مع الغاية 6 من الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة،

5. *ونشدد* على ضرورة تعميم البعد الإنمائي لمنظمة التجارة العالمية، بما في ذلك من خلال إجراء الإصلاحات اللازمة لمنظمة التجارة العالمية، ومن خلال جعل مبدأ المعاملة الخاصة والتفضيلية يلبي احتياجات البلدان النامية بشكل أفضل، *ونتأسف* أن منظمة التجارة العالمية حتى هذه اللحظة لم تنفذ تنفيذاً كاملاً جدول أعمالها الإنمائي في الدوحة، *ونرحب* بالقرار المتخذ بالفعل بشأن توسيع نطاق تدابير الدعم لمساعدة أقل البلدان نمواً على الخروج من هذا الوضع لإتاحة فترة انتقالية سلسة ومستدامة لسحب الأفضليات التجارية،

6. *ونكرر الإعراب* عن إحساسنا المشترك بالمسؤولية عن إنشاء آليات للرقابة البرلمانية والمشاركة في المفاوضات والاتفاقات التجارية، في المراحل التمهيدية واللاحقة للعملية، بما يكفل الشفافية والمساءلة الديمقراطية من خلال رصد وتقييم أثر هذه الاتفاقات على المواطنين والشعوب والمجتمعات المحلية،

7. *ونؤكد* أن "إعادة العولمة" أو زيادة التعاون التجاري مصدر للأمن والسلام، ومحرك للازدهار الاقتصادي ولحد من الفقر، وأداة حاسمة لمعالجة تغير المناخ،

8. *ونسلط الضوء* على أهمية القواعد الشاملة لعدة أطراف والمتعددة الأطراف بشأن التجارة الرقمية ودور البرلمانيين ومنظمة التجارة العالمية في تحسين اللوائح للحفاظ على التجارة الرقمية الحرة والشاملة وغير التمييزية والشفافة والمرنة والمفتوحة والعادلة، مع تعزيز الأنظمة الرقمية القابلة للتشغيل البيني التي تحترم حقوق الإنسان وتطلق العنان لإمكانات

التجارة الرقمية، *ونشجع بقوة* الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل مناسب ومستدام لعمليات الإرسال الإلكتروني في ما يتعلق بوقف التجارة الإلكترونية، *ونشدد* على ضرورة سد الفجوة الرقمية من خلال تبادل أفضل الممارسات وتعزيز بناء القدرات،

9. *ونسلط الضوء أيضاً* على أهمية التحول إلى سلاسل صناعية وسلاسل التوريد وأساليب إنتاج عالمية مستقرة ومنفتحة ومستدامة ومراعية للبيئة ومرنة، وذلك في ضوء التغيير المستمر في مجتمعاتنا والحاجة إلى التكيف مع العصر، كجزء من الاتفاقات والسياسات التجارية المستقبلية، من خلال التعاون تحت رعاية منظمة التجارة العالمية،

10. *ونكرر تأكيد* دور البرلمانيين في وضع تشريعات تشجع اعتماد ممارسات تجارية مراعية للبيئة تتسق مع الاتفاقات المتعددة الأطراف، وتقلل إلى أدنى حد من الأثر السلبي للتجارة على البيئة والمجتمعات الضعيفة مع ضمان ألا تشكل التدابير التجارية المتعلقة بالبيئة إجراءات تمييزية غير مبررة،

11. *وإننا مقتنعون* بأن نتائج المؤتمر الوزاري الـ13 يجب أن توفر خطة تستند إلى الإجراءات العملية للسياسات التجارية الداعمة لأهداف التنمية المستدامة واتفاق باريس، *ونشجع بقوة* أعضاء منظمة التجارة العالمية على النظر في جميع التدابير الممكنة للمساهمة في الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة بما يتماشى مع اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، والتقدم المحرز في إجماع دولة الإمارات العربية المتحدة واستنتاجات الدورة الـ28 لمؤتمر الأطراف، لتعزيز التوافق مع اتفاق باريس والحياد المناخي، وتعزيز التعاون في منظمة التجارة العالمية بشأن التدابير المعتمدة محلياً، *ونرحب* لأول مرة على الإطلاق بانعقاد "يوم التجارة" في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ (COP28) والاتفاق التاريخي للتحول عن الوقود الأحفوري، *ونتوقع* أن تنعكس قرارات مؤتمر الأطراف في عمل منظمة التجارة العالمية،

12. *ونؤكد على* ضرورة إعادة إحياء النقاشات بشأن الإعانات الصناعية داخل منظمة التجارة العالمية، بما في ذلك إمكانية تحديث الاتفاق بشأن الإعانات والتدابير التعويضية، *ونرى* أنه ينبغي للمؤتمر الوزاري الـ13 أن يطلق نقاشاً حول الإعانات الصناعية من أجل تقديم توصيات في الوقت المناسب للمؤتمرات الوزارية المقبلة،

13. *ونؤكد على* دور البرلمانيين في التصديق على الاتفاقات التجارية الثنائية والمتعددة الأطراف التي تشجع التجارة العالمية في جميع الصناعات، والإشراف عليها، من خلال آليات مناسبة،

14. *ونؤكد* على دور الرقابة البرلمانية على التجارة في تحديث قطاع الرعاية الصحية للقرن الـ21، مع ضمان التوزيع العادل للأدوية واللقاحات والتقنيات الطبية، فضلاً عن دعم الابتكار من خلال حماية حقوق الملكية الفكرية التي تمكنهم من الابتكار،

15. *ونعترف* بأن أعضاء منظمة التجارة العالمية وافقوا على مناقشة نطاق الاتفاقية المتعلقة بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية لتغطية وسائل التشخيص والعلاج لكوفيد-19، *وندعو* أعضاء منظمة التجارة العالمية إلى اتخاذ قرار بشأن هذه المسألة في المؤتمر الوزاري الـ13، مع مراعاة حوافز الابتكار، *وندعو* أعضاء منظمة التجارة العالمية إلى مراجعة قوانينهم وسياساتهم الوطنية لضمان الدمج الكامل لجميع مواطن المرونة ذات الصلة التي تحمي الملكية الفكرية وتحمي الوصول إلى المنتجات الطبية،

16. *ونؤكد* على أهمية التجارة في تنظيم المخزون الغذائي العام والتوصل إلى حل دائم له، مع وضع إطار تشريعي لتحسين الأمن الغذائي العالمي من خلال ضمان سلاسل الإمدادات الغذائية المرنة والآمنة، وتشجيع الممارسات الزراعية المستدامة والحد من هدر الأغذية،

17. *ونؤكد* على الحاجة للتوصل إلى نتيجة في مجال الأمن الغذائي، بما في ذلك اتخاذ إجراءات ملموسة لزيادة قدرة أقل البلدان نمواً والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية على الصمود في استجابتها لعدم الاستقرار الغذائي الحاد،

18. *ونعترف* بتزايد أوجه عدم المساواة بين البلدان، *ونؤكد على* أهمية الاتفاقات التجارية الشاملة التي تدعم البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً وتساعدها على تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

19. *وندعو* البرلمانات والحكومات إلى ضمان أن تكون سياسات التجارة والبيئة داعمة لبعضها البعض ومتسقة مع منظمة التجارة العالمية وغيرها من الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف،

20. *وندعو* البرلمانيين والحكومات إلى التكاتف من أجل الاستفادة من الاستخدام الإيجابي للتكنولوجيا والذكاء الاصطناعي الفعّال والمنظم بشكل سليم في المفاوضات التجارية وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية وأقل البلدان نمواً،

21. *وندعو* البرلمانات والحكومات إلى تعزيز التدابير المستدامة والنهج الشاملة للانخراط في التجارة، ودعم المجتمعات الضعيفة، وضمان عدم إغفال أحد، *وندعو* اللجنة التوجيهية لمنظمة التجارة العالمية إلى استعراض تنفيذ التزاماتنا المشتركة بانتظام وتقديم تقرير عن التقدم المحرز،

22. *وندعو* الحكومات إلى إشراك المشرعين، بما في ذلك النساء والشباب على نحو أكثر منهجية، في وفودها الرسمية في المؤتمر الوزاري لضمان الشمولية وتعزيز مساهمة جميع عناصر المجتمع،

23. *ونعرب* عن اعتقادنا بأن منظمة التجارة العالمية تحتاج إلى بعد برلماني قوي وفعال، وبذلك نلتزم بتزويد المؤتمر البرلماني المعني بمنظمة التجارة العالمية بالأدوات التي يحتاجها لتنفيذ ولايته وضمان مشاركة برلمانية أقوى مع منظمة التجارة العالمية،

24. *ونعرب* عن خالص امتناننا لدولة الإمارات العربية المتحدة والمجلس الوطني الاتحادي على استضافتهما هذا الاجتماع البرلماني، *ونعرب* عن التزامنا بمواصلة هذا الحوار البناء لمناقشة التحديات التجارية الحرجة وأن نكون جزءاً من الحل من خلال المشاركة المستمرة والدعم الفعّال.

Abu Dhabi Session of the Parliamentary Conference on the WTO

Abu Dhabi, United Arab Emirates (UAE)
25 February 2024

Organized jointly by the Inter-Parliamentary Union and the European Parliament, with the support of the Federal National Council of the UAE, in connection with the 13th WTO Ministerial Conference (MC13)

Outcome document

Adopted on 25 February 2024

We, legislators meeting in Abu Dhabi on 25 February 2024 for our statutory Parliamentary Conference on the WTO, on the occasion of the 13th WTO Ministerial Conference,

1. *Restate* the importance of parliamentary engagement, and the inclusion of a parliamentary dimension, in the future of multilateral cooperation on trade issues, considering the determining contribution of trade to the global economy;

2. *Emphasize* the significance of the WTO as a key institution for improving peoples' lives, negotiating trade rules, overseeing agreements, settling disputes and maintaining rules-based, open and fair trade for the benefit of all, none of which can be achieved without parliamentary engagement;

3. *Assert* the need, in light of this critical role, to conduct necessary reform of the WTO to strengthen and improve all its functions, including having a fully and well-functioning dispute-settlement system with a binding, two-tier and independent process, so that the Organization can be better equipped to address the challenges of the 21st century and meet the growing expectations of the people, while taking into account development needs and environmental and social sustainability;

4. *Urge* all WTO members that have not yet done so to swiftly ratify all WTO agreements and in particular the WTO Agreement on Fisheries Subsidies, in order for it to enter into force as soon as possible, for which ratification by two-thirds of the membership is required; and *stress* the crucial importance of also reaching an agreement on disciplines on fisheries subsidies that contribute to overcapacity and overfishing, in order to avoid depleting marine biological resources and allow for their sustainable management, while respecting the need for special and differential treatment in line with SDG 14.6;

5. *Stress* the need to mainstream the development dimension of the WTO, including through the WTO reform process and through making the special and differential treatment principle better meet the needs of developing countries; *regret* that the WTO has not yet fully delivered on its Doha Development Agenda; and *welcome* the decision already taken on the extension of support measures to assist least-developed countries (LDCs) on the path to graduation from LDC status in order to provide a smooth and sustainable transitional period for the withdrawal of trade preferences;

6. *Reiterate* our shared sense of responsibility to establish mechanisms for parliamentary oversight and involvement in trade negotiations and agreements, both upstream and downstream of the process, ensuring transparency and democratic accountability through monitoring and evaluation of the impact of such agreements on our citizens, people and societies;

7. *Affirm* that “re-globalization” or increased trade cooperation is a source of security and peace, a driver of economic prosperity and poverty reduction, and a critical tool for addressing climate change;

8. *Highlight* the importance of multilateral and plurilateral rules on digital trade and the role of parliamentarians and the WTO in improving regulations to maintain free, inclusive, non-discriminatory, transparent, resilient, open and fair digital trade, while promoting interoperable digital systems that respect human rights and unleash the potential of digital trade; *strongly encourage* efforts to find an appropriate and sustainable solution for electronic transmissions in relation to the e-commerce moratorium; and *stress* the need to bridge the digital divide by sharing best practices and enhancing capacity-building;

9. *Also highlight* the importance, considering the constant change in our societies and the need to adapt to the times, of transitioning to stable, open, sustainable, eco-friendly and resilient global industrial and supply chains and production methods as part of future trade agreements and policies, through cooperation under the auspices of the WTO;

10. *Reiterate* the role of parliamentarians in creating legislation that encourages the adoption of green trade practices that will be consistent with multilateral agreements, while maximizing the benefit of trade on the environment and vulnerable communities and ensuring that environment-related trade measures do not constitute unjustifiable discrimination;

11. *Believe* that the outcome of MC13 should provide an action-based agenda for trade policy supporting the Sustainable Development Goals and the Paris Agreement; *strongly encourage* WTO members to consider all possible measures to contribute to limiting greenhouse gas emissions in line with the UN Framework Convention on Climate Change, progress made in the UAE Consensus and the conclusions of COP28, to reinforce alignment with the Paris Agreement and climate neutrality, and enhance cooperation in the WTO on measures adopted domestically; *welcome* the first ever “trade day” at COP28 and the historic agreement to transition away from fossil fuels; and *expect* the COP decisions to be reflected in the work of the WTO;

12. *Underline* the need to reinvigorate discussions on industrial subsidies within the WTO, including a potential update of the Agreement on Subsidies and Countervailing Measures, and *take the view* that MC13 should launch a discussion on industrial subsidies in order to provide recommendations in due time for future Ministerial Conferences;

13. *Emphasize* the role of parliamentarians in ratifying and overseeing bilateral and multilateral trade agreements that further facilitate global trade in all industries, through appropriate mechanisms;

14. *Stress* the role of parliamentary oversight of trade in modernizing the health-care sector for the 21st century, while ensuring equitable access to critical medicines, vaccines and medical technologies, as well as supporting innovation by protecting intellectual property rights that enable their creation;

15. *Acknowledge* that WTO members have agreed to discuss the scope of the Agreement on Trade-Related Aspects of Intellectual Property Rights (TRIPS) decision to cover COVID-19 diagnostics and therapeutics; *call on* WTO members to take a decision on this matter by MC13, while keeping the incentives to innovate in mind; and *call on* WTO members to review their national laws and policies to ensure full incorporation of all relevant intellectual property flexibilities protecting access to medical products;

16. *Emphasize* the importance of trade in regulating and finding a permanent solution for public food stockholding, while promoting a legislative framework to improve global food security by ensuring resilient and secure food supply chains, encouraging sustainable agricultural practices and reducing food waste;

17. *Underline* the need for an outcome on food security, including concrete actions to increase the resilience of LDCs and Net Food-Importing Developing Countries in their response to acute food instability;

18. *Acknowledge* the growing inequalities between countries; and *stress* the importance of inclusive trade agreements that support developing countries and LDCs and help them achieve the Sustainable Development Goals;

19. *Call on* parliaments and governments to ensure that trade and environment policies are mutually supportive and consistent with WTO and other multilateral environmental agreements;

20. *Call on* parliamentarians and governments to join hands in leveraging the positive use of technology and efficient and properly regulated artificial intelligence in trade negotiations, capacity-building and technology transfer to developing countries and LDCs;

21. *Call on* parliaments and governments to promote sustainable measures and inclusive approaches to engage in trade, support vulnerable communities, and ensure no one is left behind, and *call on* the Steering Committee of the PCWTO to regularly review the implementation of our shared commitments and report on progress made;

22. *Call on* governments to more systematically include legislators, including women and youth, in their official Ministerial Conference delegations to ensure inclusivity and foster the contribution of all components of society;

23. *Express* our belief that the WTO needs a strong and effective parliamentary dimension and as such *commit* to equipping the Parliamentary Conference on the WTO with the tools it needs to deliver its mandate and ensure more robust parliamentary engagement with the WTO;

24. *Extend* our sincere gratitude to the United Arab Emirates and the Federal National Council for hosting this parliamentary meeting and *express* our commitment to continue this constructive dialogue to discuss critical trade challenges and be part of the solution through continuous engagement and effective support.